

الأمن الغذائي العربي والتغيرات الاقتصادية العالمية

إعداد:

الدكتور/ إبراهيم سليمان

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة جامعة الزقازيق، مصر

مقدمة

ينص إعلان روما الصادر عن المؤتمر العالمي المشترك لمنظمتي الصحة العالمية والأغذية والزراعة في عام ١٩٩٢ على أن الأمن الغذائي يتحقق عند توفر وسائل حصول كل الأفراد لكل الشعوب على غذاء كافي وآمن يحقق كلا من رغبات المستهلك وقدرته على ممارسة حياة نشطة وصحية.

ولقد أقر ١٨٦ رئيس حكومة أو منتهب في اجتماع مجلس الغذاء العالمي في نوفمبر ١٩٩٦ إعلان روما للأمن الغذائي، وأصدروا خطة عمل لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، ورسم المجلس إستراتيجية لتبني أداء السوق العالمي سواء في الدول النامية أو للصناعة تؤكد حق كل إنسان في التحرر من الجوع. ولقد المجلس في خطته الموافقة عليها (عدا ١٦ دولة من ١٨٦)، أن سبل تحقيق ذلك هي الأخذ بسبل للتنمية المتواصلة التي حدد معالمها مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية في "ريو" بالبرازيل عام ١٩٩٢، وفي إطار للتنمية المتواصلة، هو المضمي بسرعة في تنفيذ برامج للتنمية الريفية متكاملة.

وعلى ذلك لم يعد مفهوم الأمن الغذائي على اعتاب القرن الحادي والعشرين مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتي، كمضمون سياسي، بل أصبح مضمونا اجتماعيا يهدف إلى الكفاية الغذائية الصحية لكل أفراد المجتمع دون تمييز من حيث مستوى الدخل أو المنطقة، ويتحقق على المستوى الاقتصادي من خلال معالجة الميزان التجاري للسلي للزراعي على أساس تطبيق مبدأ العيزة النسبية، وهكذا أصبح مدي تحقيق الاستهلاك الغذائي للكفاية الغذائية للفردي معياراً لنجاح للتنمية، باعتبار أن التنمية البشرية تعني أولاً توفير مستوى صحي وغذائي وتطويع ملامح للفردي، وهي بدورها الهدف النهائي للتنمية المتواصلة، ولقد أصبح لازماً على الدول العربية أن تواجه هذه التحديات في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.

وفي ضوء ذلك تقدم هذه الدراسة تحليلاً لفضايا: الأمن الغذائي العربي بين خلل الميزان التجاري وانخفاض لفايض التصديري، للمعيار الاجتماعية للأمن الغذائي العربي، هل يحقق نموذج حرية التجارة الأمن الغذائي العربي. واستخدم لتقدير المؤشرات، والمعيار موضوع الدراسة نشأت كل من البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وعند قصور لبيانات على مستوى كافة الأقطار العربية استخدمت نتائج دراسة الحالة في بعض الدول العربية لقياس أثر بعض السياسات مثل دعم الأسعار أو توزيع الدخل.

الأمن الغذائي العربي بين خلل الميزان التجاري وانخفاض الفائض التصديري

في ظل الاتجاه نحو تحرير السوق المحلي والتجارة الخارجية، وتطبيق أسس العيزة النسبية، تصبح لموازن التجارية للسلي هي المعيار الاقتصادي لمفهوم الأمن الغذائي. ويعرض لجدول رقم (١) نسب تغذية الصناعات للواردات في الدول العربية. ويتبين جملة الصادرات العربية نظمي حوالي ١١٧% من وارداتها الكلية، ويبدو أن ذلك يرجع بصفة أساسية للموازن التجارية للدول البترولية، حيث لم تغني لصادرات كلية للواردات الكلية إلا في الدول البترولية. وقد كان للاضطرابات لسليبية في المنطقة أثر هام على المعز في الميزان التجاري في بعض لدول مثل لعل في لبنان حيث عانت بعد انتهاء الحرب الأهلية من مشكلة نمو وارداتها بشكل كبير جداً مع تدهور قيمة العملة المحلية، مما جعل صادراتها لا تغني سوى ٨٦% من الواردات الكلية في عام ١٩٩٧. ويجدر الإشارة أن موريتانيا هي الدولة العربية الغير بترولية الوحيدة التي هزمت صادراتها من تغذية وارداتها، حيث بلغ حجم المعز التجاري أقل من ٥% فقط وهذا مؤشر طيب على أن خطط الإصلاح الاقتصادي والاستقرار لسلي قد بدأت في إنبان ثمارها.

لما بالنسبة للميزان التجاري الزراعي فلم تغطي جملة الصادرات الزراعية العربية إلا حوالي ٣٠,٤% من جملة الواردات الزراعية في عام ١٩٩٧، وهذا معناه أن السوق الزراعية العربية مبنية بشكل حاد للسوق العالمي، وأن المنتجات غير الزراعية تمول الواردات الزراعية، إلا في السودان وسوريا وموريتانيا، وفي موريتانيا بلغت الصادرات الزراعية حوالي مرتين ونصف قيمة الواردات في تلك السنة. وكذلك نجحت تلك الدول الثلاثة في أن تغطي قيمة صادراتها الغذائية فائزاً ووردتها من الغذاء في نص السنة. بل وحقت كل من السودان وموريتانيا فائزاً من العملات الحرة من الصادرات الغذائية بلغ حوالي ٥٢%، وحوالي ٣٠% فوق فائز الواردات الغذائية، على الترتيب. أما جملة السوق العربية فقد عجزت صادراتها الزراعية عن تغطية أكثر من ربع ووردتها للزراعة، مما يدل عن أن

فائزاً للغذاء العربي يستنزف عائد الصادرات غير الزراعية وغير الغذائية

وهنا يبرز السؤال هل يمكن تقييم لمناطق مختلفة من التعاون الاقتصادي، سواء سوق عربية مشتركة، أو كتالات اقتصادية إقليمية أن تصلح لعلاج الخلل في الموازن التجارية الزراعية أو الغذائية القطرية، والإجابة على هذا السؤال تقضي تحليل مدى وجود فائز في إنتاج السلع الزراعية الغذائية التي يمكن أن يتم فيها التبادل وتطبيق سياسات السوق المشتركة، بمعنى هل يحق الإنتاج الغذائي العربي فائزاً تصديرياً في أي سلعة رئيسية؟ من استعراض نتائج الجدول رقم (٢) ربما لم يتحقق ذلك بشكل واضح إلا في الأسماك، ويقرب من ذلك بالنسبة للفاكهة والخضر، وبيض المائدة. ولكن تبين نتائج الجدول رقم (٢) انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي فتسي النصف لشاقي من التسعينات عن النصف الأول للمجموعات السلعية الغذائية الاستراتيجية وهي الحبوب، والخضر، والفاكهة، والسكر، كما انخفضت نسبة الفائز التصديري في إنتاج الأسماك من ١٥% إلى ١٣%.

ويبقى سؤال هام هل التجمعات الاقتصادية العربية الحالية قادرة على إحداث أثر فعال على التجارة البينية العربية، خاصة الزراعة والغذاء. يبين الجدول رقم (١) أن إجمالي الصادرات المتجسّس بالتعاون الخليجي مولا كافة وارداته وحقق فائزاً بلغ حوالي ٥٤%. وبديهي أن هذا راجع للفائز البترونية فقط حيث عجزت الصادرات الزراعية عن تغطية أكثر من خمس الواردات، أما الصادرات الغذائية لدول المجلس فقد مولت فقط ١٧% من الصادرات. ولم تحظ الأمر كثيراً بين دول الاتحاد العربي، حيث أن جملة الصادرات البترولية والغاز الطبيعي من كل من الجزائر وليبيا ضمن جملة الفائز التجاري لدول الاتحاد طهر فائزاً ضئيلاً حوالي ٨,٥% في عام ١٩٩٧. ويتبين من الجدول رقم (٢) أنه خلال التسعينات خفضت نسب الاكتفاء الذاتي للحبوب من ٧٢% إلى ٢٢%، ويرجع ذلك لتنظيم السعودية عن سياسة التوسع في إنتاج للفحم مهما علت تكاليف إنتاجه. كما انخفضت نسب الاكتفاء الذاتي من الفاكهة، والزيتون، والشحوم واللحم الحمراء وبيض المائدة، بل وحتى في الأسماك (برغم أن لدول الخليج ميزات نسبية عالية في إنتاج الأسماك). وتوسع نسبة الاكتفاء الذاتي لدول المجلس في كل من الخضر والألبان واللحم البيضاء يرجع فقط لرغبة المستهلك في تناول هذه المنتجات طازجة بصرف النظر عن تكاليف إنتاجها. أما في دول الاتحاد العربي فقد انخفضت نسب الاكتفاء الذاتي لكل السلع الغذائية الأساسية من الحبوب والبقول والسكر، برغم أنها دول أغلبها ذات مولود زراعية كبيرة.

ورغم ذلك فهناك ظواهر إيجابية في نمو الإنتاج الغذائي العربي في بعض المجموعات السلعية الغذائية، حيث حدثت زيادة ملحوظة في نسب الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء والألبان، والبقول، والزيتون. وزيادة الإنتاج هو المنخل الأصل لضمان نجاح التعاون الاقتصادي، ولهذا فإن ثمار التعاون الاقتصادي العربي في ظل تحرير التجارة لن تتحقق إلا بإقرار السياسات المودبة لتحرير قسدي المولود، وحفز الاستثمار المباشر في الإنتاج الزراعي نحو تحقيق التميزك النسبية على مستوى الأزمات الزراعية العربية، حتى يتوَقَّر قبال سلمى غذائي للتبادل على أساس الميزان التنقيص، وليس تحت وطأة لحماية الجمركية أو دعم الأسعار.

المعايير الاجتماعية للأمن الغذائي العربي

نمط الاستهلاك الغذائي العربي:

تم تحليل نمط الاستهلاك للفرد العربي، على أساس معايير كفاية غذائية كما وكيفا مقاسه بالاحتياجات اليومية لصحية للفرد، أي حوالي ٢٣٠٠ كالوري، وحوالي ٥٠ جرام من الزيت والدهون، وحوالي ٧٠ جرام من البروتين (ثلثها على الأقل من البروتين الحيواني. وفي ضوء ذلك تبين من الجدول رقم (٣) وجود دولة عربية واحدة هي الصومال، يعاني سكانها من عجز غذائي شديد، حيث يقل متوسط استهلاك الفرد فيها من الغذاء عن ٥٠% من الاحتياجات، وهناك دولتان هنا جيبوتي وليبي يعني سكانها من عجز غذائي نسبي حيث يقل متوسط استهلاك الفرد فيها من المعونات الحرارية عن ٩٠% من الاحتياجات. وهناك دولة واحدة على مشارف العجز

الغذائي النسبي هي السودان، حيث يكاد متوسط استهلاك الفرد فيها أن يغطي الاحتياجات. ولكن باقي الدول العربية يزيد فيها متوسط استهلاك الفرد من السمعات كثيرا عن الاحتياجات وكذلك عن المتوسط العالمي (يقال فقط عن المتوسط العالمي في العراق وموريتانيا). وهناك فائض كبير في استهلاك الفرد من الزيوت والدهون فوق الاحتياجات الصحية منها، عدا اليمن، حيث يبلغ المأكول منها حوالي ٢٣% من الاحتياجات الصحية.

ويبدو أن مشكلة سوء التغذية بين معظم سكان العالم العربي هي مشكلة نقص محتوى الغذاء من البروتين الحيواني وليست مشكلة نقص في السمعات الحرارية، فهناك عدد غير قليل من الدول العربية تشمل تسع دول عربية هي الأردن وسوريا والعراق ومصر وتونس والجزائر والمغرب واليمن وجيبوتي، يقل فيها متوسط استهلاك الفرد من البروتين الحيواني عن ٢٣ جرام يوميا (ثلث الاحتياجات من البروتين للكل). كما أن هذا المستوى يقل عن المتوسط العالمي، أي حوالي ٣٩ جراما في اليوم.

أثر توزيع الدخل على استهلاك الغذاء

إن متوسط استهلاك الفرد من السلع الغذائية ومدى تحقيقه لاحتياجاته الصحية لا يعكس واقع الحالة الغذائية أو الأمن الغذائي في كثير من المجتمعات لأن الأهم هو توزيع مستويات الاستهلاك بين فئات الدخل المختلفة، والتي تعتبر انعكاسا لمدي عدالة توزيع الدخل. ولقد حدد البنك الدولي في قياس مؤشرات التنمية أن الفرد الذي يحصل على أقل من دولار في اليوم يعتبر في حالة فقر مفر، ومن يحصل على أقل من دولارين هو تحت خط الفقر، أي أن خط الفقر المنفع يبلغ ٣٦٥ دولار للفرد سنويا، وأن خط الفقر النسبي هو ٧٣٠ دولار للفرد في السنة (مقومة بالقرعة الشرائية للدولار في كل دولة بأسعار عام ١٩٨٥). ولهذا يمكن اعتبار نسبة السكان في الدول العربية الذين لا يحصل الفرد منهم على ٢ دولار في اليوم تحت خط الفقر، كما أقرها البنك الدولي. والفئات تحت خط الفقر هناك شك كبير في أن يحصل أفرادها على الكمية الغذائية الصحية. ويعرض الجدول رقم (٤) نسبة السكان تحت خط الفقر، في الدول العربية التي توافر عنها بيانات لبحوث ميزانية الأسرة، والذين قد لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء. ويتلخص هذه النسبة حوالي ٦٨% من سكان موريتانيا، ٥٢% من سكان مصر، ٢٣.٥% من سكان الأردن، ٢٣% من سكان تونس، ٢٠% من سكان المغرب، ١٨% من سكان الجزائر. وفيما عدا موريتانيا فإن درجة شدة الفقر، أي نسبة الفجوة بين دخل الفرد وخط الفقر ليست مرتفعة، مما يجعل فرص تصحيح الدخل في تلك الدول ليس صعبا.

ولا يعني عدم توافر بيانات عن نسب السكان تحت خط الفقر في غالبية الدول العربية أنه لا توجد فيها فئات تحت خط الفقر وبالتالي ليس لديها عجز في الكمية الغذائية. فقد بينت دراسة هامة في ندوة منظمة الأغذية والزراعة في جنيف في سبتمبر ١٩٩٩ أن هناك عدد غير قليل من الدول العربية لديها فئات تعاني من عجز غذائي، حيث أضيفت هذه النتائج للجدول رقم (٤) في صورة درجة شدة العجز الغذائي. وربطت الدول العربية تتزايا وفقا لذلك، أي من أعلى درجة لشدة العجز الغذائي حتى أدنى درجة. ويتضح من الجدول رقم (٤) أن هناك نسبة من السكان في كل دولة (من ١٦ دولة عربية توافر عنها بيانات)، لديها درجة من درجات العجز الغذائي، ومن ثم لديها نسبة من السكان تقع تحت خط الفقر.

ويبدو أن فائض الميزان التجاري الزراعي والغذائي في السودان الذي تعرضه بيانات الجدول رقم (١) يخفي عجزا عن تحقيق المضمون الاجتماعي للأمن الغذائي، حيث بينت الدراسة -جدول رقم (٤)- أن شدة العجز الغذائي في السودان حوالي ٢٧%، وبالتالي هناك نسبة مرتفعة من السكان تقع تحت خط الفقر. ويروج ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية في السودان إلى الحروب الأهلية سواء في جنوب السودان، أو في الدول المجاورة (تحيط السودان جغرافيا ٨ دول)، حيث يتجم عنها تنفق أعداد كبيرة من اللاجئين على مدن السودان، والتي عادة تجري فيها المسوح الغذائية.

ويبدو أن عوامل أخرى غير مستوى الدخل قد تلعب دورا مهما في تغير العلاقة العكسية بين مستوى متوسط دخل الفرد ونسبة السكان تحت خط الفقر ومن ثم درجة شدة العجز الغذائي. فرغم ارتفاع مستوى متوسط الدخل في السعودية والكويت فإن وجود درجة غير منخفضة من شدة العجز الغذائي لديها يرجع لوجود منطقتين كبيرتين بدوية منعزلة وبنائية، علاوة على حركة القائل عبر الحدود بين السعودية والأردن والكويت والعراق. أما الانخفاض في درجة شدة العجز الغذائي في مصر والأردن وسوريا عن المغرب والجزائر، رغم تقارب متوسط دخل الفرد فيها يرجع لوجود برامج دعم غذائي عالية مؤثرة في أسعار الغذاء في هذه الدول عما هو متداول في اقتصاد المغرب والجزائر.

وحيث أن للنمو الاقتصادي يعني معدل الزيادة الحقيقية في دخل الفرد/مقوما بأسعار ثابتة (معدل النمو الحقيقي) فهو عامل مباشر لتحسين مستوى استهلاك الغذاء. ولكن العجز في الانخار المحلي عن تمويل الاستثمار اللازم لتحقيق للنمو الاقتصادي المنشود يعني وجود فجوة في التمويل الوطني، والتي تغطي إما بالاقتراض الدائلي أو الخارجي، مما يرفع حجم الدين العام وأهمه المديونية الخارجية لأنها تزيد العبء على ميزان المدفوعات وتسرّع من معدل انخفاض سعر العملة المحلية، ويصاحب ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي ينعكس بدوره على ارتفاع أسعار الغذاء، خاصة إذا كانت الدولة مستوردا صافيا للغذاء.

الأمن الغذائي بين دعم أسعار المستهلك وتحقيق النمو الاقتصادي:

معظم إن لم يكن كل الدول العربية تتحرك بسرعة نحو التحرر الاقتصادي بعد أن ظلت لفترات طويلة تمتد لعدة عقود تخضع لتدخلات حكومية عييفة في سوق الغذاء، خاصة الحبوب والبقول وزيت الطعام والسكر، حيث كانت أسعارها تدعم على مستوى المستهلك بهدف تخفيف أعباء المعيشة، ولتقليل انخفاض الأجور للنسبي، بحيث تتحقق مساواة لاجتماعية. ولكن نتج عن ذلك زيادة في الطلب على الغذاء بشكل عجز فيه نمو الإنتاج عن مواكبته، ومن ثم نما حجم الواردات، ومع ارتفاع الأسعار العالمية نما حجم الدعم الغذائي ونما معه أيضا حجم العجز في الميزان التجاري في معظم الدول العربية، وتحول لعبء كبير على ميزانية تلك الحكومات، ولهذا أخذت عديد من الدول العربية لتحرير السوق الداخلي والخارجي والذي ماله سيادة الأسعار الحرة العالمية، ولكن التوجه نحو إلغاء دعم أسعار الغذاء قد يؤدي لعدم حصول فئات حساسة لكفيتها من الغذاء الصحي (الأطفال والحوامل والمرضعات)، أي إلى نقص غذائي بدرجات متفاوتة وخاصة بين الأسر منخفضة الدخل. ومع عدم بلوغ معظم المقصدات العربية درجة مناسبة من عدالة للتوزيع للدخول، وعدم تمييز الأجور مع الأسعار لا يجوز الانتظار حتى يتحقق النمو الاقتصادي الكافي لإصلاح هذا الخلل، فالتنمية البشرية تطلب توفير الغذاء للجميع بالقدر الكافي في الوقت المناسب حتى تتحقق تنمية الموارد البشرية للقادرة على صنع التنمية المتواصلة. والدلالة على ذلك فإن الجدول رقم (٥) يبين تقديرا لمصفوفة مرونة الطلب لأسعار السلع الغذائية الرئيسية (القمح، الأرز، الذرة، البقول، السكر، زيت الطعام)، وكذلك مرونة العبور بين السلع الغذائية وغير الغذائية المقدره كمراسة حلة في مصر. واستخدمت تلك المصفوفة لقياس أثر سيادة الأسعار العالمية على لكمبات الطلب على السلع الغذائية الرئيسية، وقد حسب معدل الارتفاع المتوقع في سعر كل سلعة كفرق نسبي بين متوسط سعر المستهلك لهذه السلعة في السوق المحلي مقارنة بمتوسط السعر العالمي (سعر الحدود) بعد عمل التعديلات المناسبة للهبوش للتسويق.

ويتضح من الجدول رقم (٥) أنه من المتوقع انخفاض متوسط استهلاك الفرد المصري من القمح بنسبة حوالي ١٣,٢٥% عن محله الحالي، وكذلك الحال بالنسبة لكل من الأرز والسكر، والبقول وزيت الطعام، أي يتوقع انخفاض متوسط استهلاك الفرد منها بحوالي ٣٩%، ٣٥%، ٤٥%، ٥٢%، ويتم تمويض النقص المتوقع في استهلاك الفرد من القمح والأرز بزيادة استهلاك الذرة بحوالي ١٦%، وهذا ربما يبين أهمية دراسة إمكانية خلط الذرة بالقمح في صناعة الخبز في الدول العربية منخفضة الدخل، والتي لديها عجز كبير في الإنتاج عن مند احتياجات المستهلك، وخط الذرة بالقمح في صناعة الخبز نمط استهلاكي مألوف في الريف العربي. وفي دراسة عن تسويق الحبوب في مصر فتضح أن نسبة خلط الذرة بالقمح في الريف المصري تتراوح بين (١,٠٠:١,٠) إلى (٣:١).

ولذلك إن أثر هذا الاكماش في طلب على تلك السلع الغذائية الرئيسية سوف ينعكس على الحالة الغذائية، أي على مدى كفاية الاستهلاك للاحتياجات الصحية. وقد تبين من دراسة الحالة المعروضة عن مصر أنه سيؤدي لانخفاض استهلاك الفرد المصري من السعرات الحرارية بحوالي ٥٠٩ كالورى في اليوم، أي بحوالي ١٥% من المئاح للاستهلاك، وهذا الاكماش قد يحد من اقتض المئاح من السعرات، والتي تتخذ غالبا في نطاق الفقد أو توجّه للولجين المنزلية. وسيتم النقص ليشمل البروتين أيضا، حيث يتوقع أن ينخفض بحوالي ٩% من الماكول، مما يزيد فجوة كفاية الغذائية من البروتين من ١٧% حاليا إلى ٢٥%، لأن معظم البروتين الماكول نباتي المصدر. وبالطبع فإن هذا الانخفاض سوف يتبين من دولة لأخرى، ومن مستوى دخل آخر، ولكن هذا يتطلب توافر دراسات بالعبء لبحوث ميزانية الأسرة في كل دولة. وللخاصة أن الأكثر سلبيه لتحرير أسعار الأغذية على محدودي الدخل ستكون عالية.

ومن جهة أخرى يبين دراسة حالة المعروضة عن مصر أن سيادة السعر العالمي للطعام نتيجة تحرير تجارة وتطبيق لسياسات السوق سيؤدي إلى انخفاض عام في مستوى المعيشة، يتمثل في انخفاض الإئفاق على إسلع غير الغذائية بحد بحوالي ١١% عن المستوى الحالي، وحيث أن متوسط الإئفاق على إسلع غير الغذائية حوالي ٥٥% من الإئفاق للخص، الذي يمثل بدوره ٧٠% من دخل الفرد، فهذا يعني أن دخل الفرد يحتاج لزيادة حوالي ٤,٢% لتعويض هذا العجز المتوقع، وكذلك يتوقع لكمش صافي في الإئفاق على الطعام والشراب حوالي ٢٠%، ويعتبر الإئفاق على هذه المجموعة السلعية ٤٥% من الإئفاق للخص، ولأن الأخير يمثل ٧٠% من دخل الفرد، يبين

ضرورة نمو متوسط دخل الفرد بحوالي ٦% لأخرى، أي مطلوب ١٠.٢٠% نمو في دخل الفرد العربي (نمو اقتصاديا) حتى لا يحدث تدهور في مستوي المعيشة إذا تم إزالة الدعم. وبإضافة معدل نمو سكان، أي حوالي ٢.٥%، فإن معدل النمو في الدخل القومي يجب ألا يقل عن ١٢%. وتعتبر حجم الاستثمار المطلوب لإحداث هذا النمو في الدخل القومي، استخدم متوسط معامل رأس المال كفاءة استثمار متوسطة حوالي ٤، فبلغ حجم الاستثمار الإجمالي المطلوب حوالي ٤٨% من الدخل القومي، وبالطبع فالمخترت المحلية تعجز عن الوفاء بذلك المعدل العالي.

وهكذا يتبين أن فوائد الاستثمارات محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي، ومن ثم لتحقيق الأمن الغذائي. وبين الجدول رقم (٥) أن هناك عجز في تمويل الاستثمارات من الأرباح المحلي في كل من الدول العربية متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل أما الدول العربية التي حققت فائضا في المخترت المحلية أعلي من الاستثمارات المطلوبة، فهي إما دول مرتفعة الدخل مثل السعودية، أو دول لجأت إلى الحيد من الاستهلاك العام والخاص مثل الجزائر، أو دول تخصص صادرات البترول المحدودة لديها لتحقيق حجم تمويل كافي للمخترت مثل اليمن وتونس، وهذا والفائض يحول عجز الميزان للتجاري.

ورغم ضخامة الاستثمارات في خمس دول عربية هي الجزائر والأردن واليمن والسعودية والمغرب لكن فاق معدل نمو السكان لنمو في الدخل القومي ولذلك حققت نموا اقتصاديا ساليا، أي تخفضت القوة الشرائية للفرد، وهذا يعني تكثيرا سلبيا على استهلاك الغذاء، ويرجع ذلك إلى جانب ارتفاع معدل نمو السكان إلى انخفاض كفاءة رأس المال المستمر، حيث تراوح معامل رأس المال في هذه الدول بين ٩.٥-١٥، وقد يرجع ذلك إلى أن أغلب مشروعات التنمية في هذه الدول بنية أساسية وتعمير، وهي بطبيعتها ذات معدل استرداد طويل المدة لرأس المال، مما تعكس على ضعف النمو الاقتصادي في المرحلة الراهنة. وكان أداء الاقتصاد التونسي فسي شأن النمو الاقتصادي أفضل للمقصدات العربية في التسعينات يليه الاقتصاد المصري، ثم الموريتاني فليسوري وهذا يرجع إما لارتفاع كفاءة رأس المال المستمر أو لانخفاض معدل نمو السكان أو كلاهما معا. ولذلك وحتى يتحقق النمو الاقتصادي الملائم ويتم إصلاح الخلل في توزيع الدخل، فلا بد من تحديد الفئات الأكثر فقرا وتوجيه برامج موجهة لها لرفع مستواها الغذائي، دون ما الانتظار حتى يحق لنمو الاقتصادي هذا الإصلاح الذي يستغرق زما يكون ضحية فلت تحت خط الفقر، ويتم تنفيذ هذه البرامج الموجهة بمعاونة الجمعيات غير الأهلية.

هل يحقق نموذج حرية التجارة الأمن الغذائي العربي

أقر مجلس لثغذاء العالمي في نوفمبر ١٩٩٦ مبدأ هلمبا، هو أن نموذج تحرير التجارة يعتبر مطلقا لتحقيق العالم للأمن الغذائي.

فروض النموذج

لقد بني دعاء تعميم نموذج حرية التجارة فروضهم على أساس أن حرية التجارة تؤدي لإصلاح مبدأ الميزة النسبية لتخصيص الموارد في كل دولة، ومن ثم تؤدي إلى لنمو الاقتصادي ويقلتي زيادة القدرة الشرائية للأفراد وبذلك تساهم في ارتفاع لاستهلاكهم من الغذاء وبلوغ الأمر حدا مناسبيا من الأمن الغذائي، لأن التبادل التجاري، وفق مبدأ الميزة النسبية ودون قيود، يؤدي لزيادة استهلاك الغذاء وتنوعه لكافة الشعوب، أكثر مما يؤدي إليه مبدأ الاكتفاء الذاتي. فحرية التجارة تؤدي لزيادة العرض المحلي للمنتج من الغذاء، والذي بدوره يساهم في خفض أسعار المستهلك من الطعام في السوق المحلي. كما أنه يؤثر في جذب الطلب من خلال تصدير الفائض من الأغذية التي لدولة ما ميزة نسبية فيها ولستيرك أغذية أخرى أقل تكلفة من دولة أخرى لها فيها ميزة نسبية، وبالتالي يتسع مدى المتاح من الغذاء لاستهلاك المحلي كما ونوعا في كلا الدولتين، ومن ثم يتحسن المستوى الغذائي ويتعاظم إنتاج المستهلك، أي أن حرية لتجارة تؤدي لزيادة مستويات الاستهلاك عما يسمح به الاعتماد على الإنتاج المحلي، ومن ثم تؤكد عدم جنوى مبدأ الاكتفاء الذاتي في الغذاء (أسعار لسبعينات)

وتقدم حرية التجارة وسائل لكل تكلفة تحقيق الأمن الغذائي لكل قطر دون اللجوء إلى مخزون استراتيجي غذائي، وتسمح بمعالجة التقلبات في العرض المحلي حتى في المنتجات التي لتقطر فيها لكفاءة ذاتي أو ففرض. وأفضل هذا الرأي يقدمون دلائل موضوعية، فخلال النصف للمضي من هذا القرن كان هناك تجاها متقلصا في الأسعار العالمية للأغذية مقارنة بأسعار للمنتجات لصناعية فسي الأسواق العالمية. وكذلك صاحب التقدم لتكنولوجيا وزيادة حجم لتجارة العالمية لتخفيض في تكاليف النقل وتكاليف الشحن والتكامل في المواني.

كما يقام أخصاص حرية التجارة عدة ضمانات منها أن مجلس الغذاء العالمي في نوفمبر ١٩٩٦ قد ذكر في إعلانه الموقع عليه رؤساء حكومات ١٨٦ دولة أو ممثلهم تحت البند رقم (٤) في المادة (٤-٢) أنه يجب أن تتعهد الدول للموقعة بأن تضمن تلبية احتياجات وإردت الغذاء الضروري لكل الدول، لذا في الاعتبار الأسعار العالمية وتقلبات العرض العالمي والمحلي، ولذا في الاعتبار أيضا احتياجات المستهلك للفئات الحساسة، مثل الأطفال، خاصة في الدول الأقل نموا. هذا التعهد يفرض على الدول المصدرة أن تسلك سلوك المصدّر الموثوق به ذي المصداقية في عرض الغذاء لزبائنها المتاجررين معها، وعليها أيضا أن تجعل كل سياساتها وبرامجها للتصديرية متفتحة مع مبادئ منظمة التجارة العالمية حتى تتحقق الحماية للدول النامية المستوردة، بما يكفل شراء احتياجات الأخيرة من الغذاء الأساسي من السوق العالمي بشروط مناسبة. علاوة على ذلك فقد وضعت منظمة التجارة العالمية معايير لمساعدة لقبل الدول نموا والمستوردة المسافرة للغذاء لتمويل وإردتها من الغذاء من خلال المؤسسات المالية العالمية وأهمها صندوق النقد الدولي. كما أن اتفاقية الزراعة (AOA) للموقعة ضمن اتفاقات جولة أورجواي تنص على منع أي إجراءات المقاطعة أو الجصار في تصدير الغذاء لأسباب سياسية أو عسكرية، وهو ما أكدته ونص عليه إعلان روما لمجلس الغذاء العالمي في عام ١٩٩٢ حيث أكد على أن "الغذاء يجب ألا يستخدم كوسيلة للضغط السياسي أو الاقتصادي"، كما ينص على أنه يجب "ألا يأخذ طرف بمفرده إجراءات في تجارة الغذاء تتعارض مع لقلون الدولي وميثاق الأمم المتحدة".

ولقد ذهب البعض لأبعد من ذلك وقدم نماذج اقتصادية قياسية توضح أن تبني دولة ما لمبدأ حرية التجارة وتطبيق أسس الميزة النسبية تؤدي في المدى الطويل إلى زيادة معدل التوظيف في تلك الدولة. كما تتضمن اتفاقية الموصفات الصحية حماية ثقافية أيضا حتى للدول التي تعجز نظم الرقابة والتوزيع عنها عن مواكبة الموصفات العالمية، لأنها تنص على حق أعضاء منظمة التجارة العالمية في حماية حياة الإنسان والحيوان والنبات والصحة العامة ديلخ أخطر ها، وللدلالة على ذلك فيمجرد أن نشرت المنظمات العالمية المعارف الأولية لمشكلة تلوث المنتجات بمادة الليوكسين، مارست أقطار كثيرة هذا الحق بسرعة. وهناك اجتهادات من كل من منظمة الأغذية والزراعة وهيئة موصفات الغذاء (CAC)، والمؤسسة العلمية للموصفات (ISO) ومجلس الوحدة الأوروبية (EU)، فسي وضع دليل عالمي لموصفات الأغذية، ومزالت هذه الهيئات تتشاد الهيئات الوطنية في التعاون لوضع أسس التطبيق والرقابة ومعايير القياس التي تولك هذه

الانعكاسات السلبية للتححر الاقتصادي وحرية التجارة على الأمن الغذائي العربي

هناك وجه آخر للملة قد يكون هو الأكثر احتمالا عند لتطبيق الكلاسيكي لنموذج للتححر الاقتصادي وحرية التجارة، يتمثل في مولجة الأمن الغذائي في معظم الدول العربية عديد من الآثار سلبية. تعرض لدراسة تجللا لها في هذا الجزء.

أثر حرية التجارة على إزالة الفقر

قد يكون لتطبيق حرية التجارة آثار سلبية من خلال للتناقص المتوقع لغير صالح نظم إنتاج الغذاء التقليدية، ومن ثم شرتح المجتمع المستخمة لها. ويمكن القول أن منافع حرية لتجارة قد لا تبلغ الفئات الأقل فقرا في العالم. ولهذا يوصي مجلس الغذاء العالمي أن يصلح تطبيق مبدأ حرية لتجارة سياسات محلية لاجتماعية واقتصادية للتأكد من أن منافع النمو الاقتصادي المترتبة على حرية لتجارة قد بلغت جميع الفئات حتى الفقراء منهم.

كما أن مقصيات للتححر الاقتصادي وإعمال آليات السوق التي ترمي لتحقيق الميزات النسبية في توظيف الموارد تتطلب توجيه السياسات الزراعية نحو تحقيق الكفاءة من خلال لتصايدات السعة الكبيرة والتفتيات المولدة للخل. وهذا يتطلب التنمية من القمة للقاعدة، ولذلك فرغم أنه منهج قد يحقق نموا زراعيًا كبيرا ولكن لا يعني بالضرورة تحقيق العدالة في التوزيع أو المتطلبات الاجتماعية سواء في الحضر أو الريف. أو بين المناطق التقنية والهلمشية، ولهذا يتطلب النجاح في جسي تشار للتححر الاقتصادي تعديلات هامة في السياسات الوطنية في مجال التنمية الريفية والزراعية والغذائية، تحقق توافقا بين توجهات للتححر الاقتصادي وواقع الريف العربي.

حرية التجارة والشروط البيئية

هناك محاذير خاصة باحتمال لتعارض بين منافع حرية التجارة وتطبيق الشروط البيئية في سياسات تجارة فعالية. وقد بدأت هذه المحاذير منذ إعلان اتفاقات جولة أورجواي في شأن التجارة والبيئة، حيث ألفت احتمالات الآثار السلبية لمعايير البيئة بظلالها على مستقبل نمو صادرات الدول الأخذة في التمر، ومعظمها إما زراعية أو غذائية، وبالتالي أصبح نموذج التبادل التجاري الحر ومنافعه مقفورا لواقع ملموس يولاه. وقد أكد النظام العالمي الجديد حرصه على تطبيق هذه المعايير في مؤتمر الدول السبع الصناعية في شهر يونيو ١٩٩٩. ولا يخفى أن مواجهة مرض جنون البقر أو تلوث المنتجات الحيوانية والأعلاف بمادة "البوكسين" وغيرها قد أعطت الأمر بعدا دراميا. ويجدر الإشارة أن الأمر امتد ليشمل مسألة التركيب الوراثية المتحولة (GMOs)، بل إن القضية أصبحت تمثل التحدي الأهم في تطبيق نظام تجاري عالمي أكثر حرية للغذاء والمنتجات الزراعية. ولقد فشل حتى الآن مسمى اتفاقية سلامة الغذاء الضحية (SPS) بحسب إيجاد معايير منجاسة على أسس مواصفات علمية موحدة لأنها لم تتمكن من منع عيوب وسليبات طرق الرقابة المحلية على المواصفات في الدول الأخذة في النمو المؤدية لعدم مطابقة خصائص السلع الغذائية المصدر للمنظمات. في نول العالم المرتفعة النمو، خاصة تلك السلع المنتجة من خلال سلاسل طويلة وأهمها المنتجات الحيوانية. لأنها تعني الرقابة إدارة المنتج في كل مراحلها منذ بدأ الإنتاج حتى وصوله للمستهلك. ورغم صعوبة تطبيق نظم المواصفات البيئية إلا أن توافرها في إنتاج وتسويق السلعة الغذائية يحقق منافع اقتصادية كبيرة، فالتركز فقط على توفير الشروط الصحية في مرحلة معينة مثل التجهيز أو التعبئة أو التصنيع دون المراحل الأخرى يزيد التكاليف بشكل كبير من حيث طرق المعالجة والحفظ والتعبئة، وأيضا يؤدي ولا شك لقد كثير من القيمة الغذائية للسلعة. ولكن التأكيد من إدارة إنتاج السلعة وتداولها بشكل يبيئ سليم يخفف هذه التكاليف ويحافظ على قيمتها الغذائية. والجامعة العربية ومنظماتها يمكن أن تلعب دورا في تعزيز التعاون المشترك لمواجهة هذه القضية التي تؤثر سلبا على نمو الاقتصاد العربي في العامين القادمين. ولقد امتد الأمر ليصبح البعد البيئي شسوطا وقيدا من قبل النظام العالمي الجديد يفرض على الدول الأكل نموا عويبات إذ هي عجزت عن تحقيق متطلبات حماية البيئة بمفهومها التواسع، أي ليس فقط حمايتها من التلوث، بل المحافظة على الموارد من التدهور مثل التصحر أو إزالة الغطاء الخضري أو تدهور المراعي نتيجة الرعي الجائر، أو استنزاف الموارد السمكية الطبيعية، أو ارتفاع مستوى الماء الأرضي، أو نقص خصوبة التربة، وهي ممارسات يتهم بها الشمال المتقدم دول الجنوب (الدول الأخذة في النمو)، والتي تبرز بدورها هذه الممارسات بأنها تتم تحت وطأة تطلب الملح لزيادة إنتاج الغذاء أو للتنمية العمرية أو الصناعية في خطط طموحة ترمي للتعمير برفع مستويات الدخل المنخفضة حاليا بشكل واضح. وفي هذا الصدد تطلب دول الجنوب من الشمال أن يقدم العون التقني لإيجاد حلول بديلة.

حرية التجارة والمخزون الاستراتيجي

هناك دلائل تنحصر الفرض لفتن أن المخزون الاستراتيجي غير ذي جدوى تحت مظلة التطبيق لكامل حرية لتجارة العالمية، حيث يطرح الرافضون القضية بوجه آخر وهي ما مدي المصدقية في الاعتما على العرض العالمي من السلع الاستراتيجية ومن ثم أسعارها العالمية؟ فما زالت أزمة الغذاء العالمي في علمي ١٩٩٧٣، ١٩٩٧٤ تلقي بظلالها على السوق العالمي. ويبدو أن مرجع لشك في هذه المصدقية أمران، أولهما أن طبيعة الإنتاج الزراعي العلمي يجعله دائما معرض لأثر العوامل المتغيرة، لأن معظم نظم الزراعة في العالم مطرية، ومن ثم يخضع العرض منها لتقلبات معدلات سقوط المطر، خاصة في الأشهر الحرجة من نمو المحاصيل، كما أن النظرية العكوبية للأسعار الراجعة للاستجابة المتأخرة للإنتاج الزراعي، تجعل تقلبات العرض نتيجة تقلبات الأسعار احتمالا لا يمكن تجاهله. أما الأمر الثاني فهو البعد لسبلي في عصر القطب العلمي الواحد وتوليه التي تنور في فكره، ولتسي أضعفت من درجة المصدقية في تطبيق مبادئ العدالة، وليس لعل على ذلك من سلبات حصار الاقتصادي التي طبقت عدة مرات وبمكاييل مختلفة الأوزان في عدة مناطق في العالم زمنها لمنطقة عربية، وأثارها السلبية على شعوب هذه الدول ما زالت وستبقى لفترة طويلة من الزمن. كما أن المعارضون يرون أن مسألة تمويل المؤسسات المالية لوردات الغذاء للدول الأكثر فقرا لا تتحقق تلقائيا ولكن ما زالت تحتاج غنية كبيرة في بلورة المادة ٢٠ من اتفاقية الزراعة لجولة أورجواي، وهذا يحتاج لجولات أخرى من المفاوضات المستمرة. ولذلك فإني أن تتسم حرية التجارة بالمصدقية لابد من وجود مخزون استراتيجي غذائي عربي، من الحبوب على الأكل، يخدم لصحبات الإنسان والثروة الحيوانية، ويمكن أن يتم في إطار عربي مشترك، بما يضمن المساومة على أسعار أفضل للحجم الكبير ويضمن كفاءة المسح والتعرض.

سوق العمل والتوظيف

إن مضمون التدرج الاقتصادي يعني تحرراً للأسواق المحلية والعالمية سواء كانت أسواق المخدرات أو لمخزجات، ولكن للأسف لا ينطبق ذلك على سوق العمل الذي لدى الدول العربية منه وفرة كبيرة قابلة للتصدير. والتشريعات التي أصدرتها دول الشمال في العندين الماضيين يبين مدى إيمان هذه الدول في وضع القيود، تحت مسميات مختلفة اجتماعية وسياسية، في وجه هجرة عمالة الجنوب إلى أسواقها طلباً للعمل، حتى ولو كانت تلك العمالة ذات كفاءة إنتاجية عالية.

نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية: (Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights)

تخلق القيود التي تفرضها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على نقل التكنولوجيا من دول الشمال إلى دول الجنوب عائقاً آخر أمام زيادة معدلات التوظيف وإمكانية تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية والريفية. كما تنفع دراسات المؤسسات العالمية في ظل النظام العالمي الجديد دول الجنوب إلى ترك لبحت تطوير التكنولوجيا الحيوية باعتبارها مكلفة لمؤسسات البحث في دول الشمال دون الرغبة في أي تعاون مشترك. ولذلك تحتاج هذه الاتفاقية لمزيد من التفاوض والجهد من أجل صالح الدول النامية.

حتمية تبني المعايير الاجتماعية والسياسية لدول الشمال

بإرتب علي، شرعت خطط التدرج الاقتصادي، شعوب دول الجنوب بتبني غير مقنن للمعايير الاجتماعية والسياسية التي تأخذ بها دول الشمال عند اللجوء إليها كممول وكمصدر للعلم والتكنولوجيا لشركائها في الجنوب. وتتجاهل دول الشمال المتقدم، عندما ترض تلك الشروط، أنها بلغت هذه المرحلة من التنمية البشرية والاجتماعية بعد عدة عقود وأحياناً قرون من التحديث والكفاح، ولذلك يعتبر تصديفاً منها عندما تضع شروط حقوق الإنسان وحماية البيئة والديمقراطية وحرية الفكر المطلقة شروطاً مسبقة على دول الجنوب كضمان لتنفيذ سلعها التصديرية إلى أسواق الشمال.

سيادة نظم الشركات عبارة الجنسية

في الوقت الذي يروج فيه النظام العالمي الجديد لحتمية نموذج التنمية المتواصلة الذي يضمن الحقوق والمسؤوليات المتساوية للمشاركين في الأنشطة الاقتصادية على كوكب الأرض، يتجه للشمل المتقدم إلى نموذج الشركات عبارة الجنسية (Transnational Corporations) التي أصبحت في طريفها للتحكم في كل السوق العالمي للسلع الغذائية والزراعية ومستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا. والمستغرب أن الاتفاقات الدولية الاقتصادية الحالية تضمن حماية كاملة لهذه المؤسسات العملاقة رغم أنها تهمل أو تتجاهل لحد كبير تحديد التزامات هذه المؤسسات ومسئولياتها. وبالمقارنة فإن حقوق صغار المزارعين والعمالة الزراعية الغير حائزة قد أسقطت حقوقهم من ساحة مناقشات مفكرة الاقتصاد العالمي. ولذلك يجب التأكيد على أن سياسات تحرير نظم إنتاج الغذاء لن تؤدي ثمارها المرجوة، بل ربما حدث العكس، لو لم يعتني النظام العالمي الجديد بإصلاح بناء المنظمات العممية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتصبح قوية وفي ذلك الوقت ديموقراطية للمشاركة، والتي بدورها يجب أن تسعى بجدية للتضامن على الإجهاد المتردد نحو الاستقطاب الاجتماعي بين الأطفال ودلها. كما يجب قبول أن تطبيق الحكومات بشكل انتقائي بعض السياسات الرامية لحماية الفقراء التي ثبت نجاحها في الماضي. ولكن على الدول العربية ألا تنتظر تغير التوجهات في المناخ العالمي لصالحها، باعتبار ذلك يدخل في نطاق الاحتمالات غير مؤكدة، بل يجب عليها أن تبحث عن أطر لتكتلات اقتصادية فعالة لمواجهة هذه التحديات، متنسبة لية خلافت سياسية في الماضي أو الحاضر.

المراجع

١. T.J. Aldington, (١٩٩٩

Negotiations from the Perspective of the Developing Countries. Paper No. ٥. Organized by Commodity Policy and

Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva ٢٢-٢٤ September ١٩٩٩.

من معسوم تنحصر الخصمستي بعني تحرر الأسواق المعطية ، تعلمية سواء كانت أسواق لمنخلات أو المخرجات ، ولكن للأسف لا ينطبق ذلك على سوق العمل الذي لدي الدول العربية منه وفره كبيره . فبنة للتصنيف . والتشريعات التي أصدرتها دول الشمال في العدين ثمانينين يبين مدى إهمال هذه الدول في وضع قيود ، تحت مسميت مختلفة اجتماعية وسياسية ، في وجه هجرة عمالة الجنوب إلي أسواقها طلباً للعمل ، حتى ولو كانت تلك العمالة ذات كفاءة إنتاجية عالية .

نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية: (Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights)

تخلق القيود التي تفرضها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية علي نقل التكنولوجيا من دول الشمال إلي دول الجنوب عائقاً آخر أمام زيادة معدلات التوظيف وإمكانية تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية والريفية . كما تدفع دراسات المؤسسات العالمية في ظل النظام العالمي الجديد دول الجنوب إلي ترك أبحاث تطوير التكنولوجيا الحيوية باعتبارها مكلفة لمؤسسات البحث في دول الشمال دون الرغبة في أي تعاون مشترك . ولذلك تحتاج هذه الاتفاقية لمزيد من التفاوض والجهد من أجل صالح الدول النامية .

حتمية تبني المعايير الاجتماعية والسياسية لدول الشمال

يتربط علي تبعات خطط تنحصر الاقتصادي شعوب دول جنوب تبني غير معتن للمعيار الاجتماعية والسياسية التي تأخذ بسها دول الشمال عند فاجوء إليها كممول وكمصنر العلم والتكنولوجيا لشركتها في الجنوب . وتتجاهل دول الشمال المتقدم ، عندما تفرض تلك الشروط ، أنها بلغت هذه المراحل من انتصبة البشرية والاجتماعية بعد عدة عقود وأحياناً قرون من التحديات والكفاح ، ولذلك يعتبر تمسفا منها عندما تضع شروط حقوق الإنسان وحماية البيئة والديمقراطية وحرية الفكر المطلقة شروطاً مسبقة علي نول الجنوب كضمان لنفسها سلمها للتصديرية إلي أسواق الشمال .

سيادة نظم الشركات عبارة عن الجنسية

في الوقت الذي يروج فيه النظام العالمي الجديد لاحتية نموذج للتنمية المتواصلة الذي يضمن للحقوق والمسؤوليات المتساوية المشاركين في الأنشطة الاقتصادية علي كوكب الأرض ، يتجه الشعور المتقدم إلي نموذج الشركات عبارة عن الجنسية (Transnational Corporations) التي أصبحت في طريقها للتحكم في كل السوق العنمي الملعب الغذائية والزراعية ومستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا . والمستغرب أن الاتفاقات الدولية الاقتصادية الحالية تضمن حماية كاملة لهذه المؤسسات الصلاقة رغم أنها تهمل أو تتجاهل لحد كبير تحديد التزامات هذه المؤسسات ومسؤوليتها . وبالمقارنة فإن حقوق صغار المزارعين والعمالة الزراعية الغير حفزة قد أسقطت حقوقهم من ساحة مناقضت مفكرة الاقتصاد العالمي . وبتلك يجب التأكيد علي أن سيادت تحرير نظم إنتاج الغذاء ان تؤتي ثمارها المرجوة ، بل ربما حدث العكس ، لو لم يعتني النظام العالمي لجديد بإصلاح بناء المنظمات لعالمية ، وعلي رأسها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وبتبنيك الدولي وصندوق النقد الدولي ، لتصبح قوية وفي ذات الوقت نيموقراطية المشاركة ، والتي بدورها يجب ان تسمي بجدية للقضاء على الاتجاه المتزايد نحو الاستقطاب الاجتماعي بين الأقطار ودخلها . كما يجب قبول أن تطبيق الحكومات بشكل لتقني بعض السياسات الرامية لحماية الفقراء التي ثبت نجاحها في الماضي . ولكن علي النول تقريبية ألا تنتظر تغير التوجهات في المناخ لعالمي لصالحها ، باعتبار ذلك يدخل في نطاق الاحتمالات غير مؤكدة ، بل يجب عليها أن تبحث عن أطر لتكتلات اقتصادية فعالة لمواجهة هذه التحديات ، متلمسية لبة خلافات سياسية في الماضي أو الحاضر .

المراجع

1) T.J. Aldington, (1999

ons: Key Issues raised by

the Forthcoming WTO Negotiations from the Perspective of the Developing Countries. Paper No. 5. Organized by Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Field in Geneva 23-24 September 1999.

2) FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO Negotiations from the Perspective of the Developing Countries. (1999

1. Organized by Commodity Policy

and Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23-24 September 1999.

- 3) FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO

Markets, 1995-1998 2. Organized by Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23-24 September 1999.

- 4) World Bank. (1995) Sectoral

Report No. 1491. Wash. D.C. USA.

- 5) International Monetary Fund. (1999)

Studies by Staff of the International Monetary Fund. Wash. D.C., USA.

- 6) Solon L. Barraclough. (1999)

Economic Order: Policy Issues for the South. Working Papers on Asset Distribution Policy and Economic Growth. World Bank. Wash. D.C. USA.

- 7) World Bank, (1999)

A Joint Publication by the Policy research and Poverty and Social Policy Departments of the World Bank.

- 8) FAO, (1999)

Agriculture 1998 FAO, Rome, Italy.

- 9) Ibrahim Soliman. (1992)

Proceedings of 1st International Conference on Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better Nutrition. Alexandria University. High Institute of Public Health in Cooperation with United-Scientists for Projects and Development. Page numbers 1-17.

- 10) Ibrahim Soliman & Shahla Shapouri. (1984). "The Impacts of Wheat Price Policy Change on Nutrition Status in Egypt". ERS Research Bulletin No. AGES 831129, United States Department of Agriculture. Economic Research Service, International Economic Division". Wash. DC. USA.

- 11) Ibrahim Soliman & Shawki Imam (1987). "Analytical Study for consumptive Expenditure and its Relation to Investment Planning". Proceedings of the 12th Conference of Egyptian Statisticians Economists. Held at and organized by The Egyptian Association of Political Economics and Legislation. Remises Street, Cairo, Egypt.

- 12) Aida H. El Asfahani and Ibrahim Soliman. (1989). "Food versus Nutrition Security Planning in Egypt: Social Economic and Political Concepts". Journal of Medical Sciences. Vol. 7, No. 2, P. 667-675.

- 13) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid (1992). " Impacts of Economic Liberalization on Food Demand and Dietary Adequacy". Proceedings of the First International Conference on "Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better Nutrition. P. 1-10. High Institute of Public Health, Alexandria University. Alexandria. Egypt.

- 14) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid. (1995). Socio-Economic Environment on Dietary Egyptian Journal of Agricultural Economics. Vol.5. No.2. P. 757-782. Published by Egyptian Association of Agricultural Economics. Dokki. Cairo. Egypt.

جدول رقم (١) الميزان التجاري في الدول العربية في عام ١٩٩٧

الدولة	نسبة نظية الصادرات إلى الواردات (%)			الدولة	نسبة نظية الصادرات إلى الواردات (%)		
	الكلية	الزراعية	الغذائية		الكلية	الزراعية	الغذائية
الأردن	٤٤,٧%	٥٣,٢%	٥٤,٣%	قطر	١٧٩,٥%	٢٥,٤%	٦,١%
الإمارات	١٢١,١%	٣٠,١%	٢٩,١%	الكويت	١٨٨,٢%	٢٠,٠%	٣,٩%
البحرين	١١٠,٥%	١٦,٤%	١٨,٠%	البنان	٨٦,٦%	٨,٥%	١١,٢%
تونس	١٩,٩%	٧٧,٣%	٧٧,٩%	البيبا	١٦٦,٦%	٣٢,٠%	٢,٠%
الجزائر	١٥٥,٤%	١,٩%	٨,٣%	مصر	٢٩,١%	٢٥,٦%	١٠,٢%
جيبوتي	٥٧,٣%	١٣,٨%	٢٥,١%	المغرب	٥٩,٤%	٥٤,٤%	٦,٠%
السعودية	١٨٦,٠%	١٤,٣%	١٢,٤%	موريتانيا	٩٥,٤%	٢٤,١%	١٣,٢%
السودان	٣٧,٦%	١٠٠,٢%	١٥٣,١%	اليمن	١٢٤,٣%	٨,٢%	٩,٢%
سوريا	١٧,٩%	١١٥,٧%	٩٩,٥%	الجملة	١١٦,٦%	٣٠,٤%	٢٦,١%
الصومال	8.2%	25.6%	٣٠,٦%	التجمعات الاقتصادية العربية			
العراق (١)	غ.م.	غ.م.	غ.م.	مجلس التعاون الخليجي	١٥٤,١%	٢٠,٣%	١٦,٩%
عمان	١٣٤,٤%	٣٢,٥%	٣٤,٨%	الاتحاد المغرب العربي	١٠٨,٥%	٣٦,٠%	٣٩,٠%

(١) غ.م = بيانات غير متوفرة.

المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٨). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية. المجلد رقم ١٨، لخرطوم: السودان.

جدول رقم (٢) تطور نسب الاكتفاء الذاتي (%) من المجموعات الغذائية الأساسية في الدول العربية في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧

المنطقة	جملة الدول العربية		مجلس التعاون الخليجي		الاتحاد المغربي	
	٩٤-٩٥	٩٧-٩٥	٩٤-٩٥	٩٧-٩٥	٩٤-٩٥	٩٧-٩٥
السلعة	٦١,٩	٥٥,٣	٧٢	٢٣,٠	٤٧,٨	٣٦,٣
الحبوب	٧٠,٢	٧٤,٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٦٣,٠	٦١,٠
البقول	٩٨,٦	٩٨,٢	٧٠,٩	٧٣,٤	١٠٢,٠	١٠١,٦
الخضار	٩٩,٥	٩٧,٤	٥٩,٠	٥٦,٩	١١٠,٩	١٠٧,١
الفاكهة	٣٩,١	٣٣,١	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٣,٩	٢٠,١
السكر	٣٨,١	٤٨,٨	٠,٦	٠,٥	٤١,٤	٤٨,٣
الزيوت والشحوم	٨٤,٨	٨٦,٥	٦١,٩	٥٠,٣	٩٥,٠	٩٦,٤
للحوم الحمراء	٧٧,٨	٨١,٦	٤٧,٤	٥٨,١	٩٩,٨	٩٩,١
للحوم البيضاء	١١٥,٤	١١٣,١	٩٧,١	٩٦,٥	١٥٠,٦	١٤٤,٢
الأسماك	٩٧,٠	٩٦,٨	٨٤,٦	٨٣,١	٩٩,٣	١٠٠,٠
البيض	٦١,٥	٧٠,٠	١٦,١	٢٤,٥	٤٥,٠	٥٧,٠

المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٨). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية. مجلد ١٨

جدول رقم (٣) نمط الاستهلاك الغذائي اليومي للفرد العربي في عام ١٩٩٧

الدولة	كثيرا كالتالي	حرام بروتين			حرام دهون وبروتين صمد		
		كثيرا	متوسط	قليل	كثيرا	متوسط	قليل
الأردن	٣٠١٤	٧٥,١	٥٥,٩	١٩,٢	٨٦,١	٦٧,٤	١٨,٧
لبنان	٣٢٧٧	٨٤,٨	٦٠,٤	٢٤,٤	١٠٧,٩	٧١,٧	٣٦,٢
سوريا	٢٣٥١	٨٥,٩	٦٥,٤	٢٠,٥	٩٥,٠	٦٤,٠	٣١,٠
العراق	٢٦١٩	٥٦	٥٠,٣	٥,٧	٧٧,١	٧٠,٢	٦,٩
مصر	٣٢٨٧	٨٩	٣٤,٢	١٤,٨	٥٧,٦	٤١,١	١٦,٥
ليبيا	٣٢٨٩	٧٨,٥	٥٥,١	٢٣,٤	١٠٦,٠	٨٤,٩	٢١,١
تونس	٣٢٨٣	٨٧,٥	٦٧,٨	١٩,٧	٩٢,٩	٧٥,٥	١٧,٤
الجزائر	٢٨٥٣	٧٨,٦	٦٠,٩	١٧,٧	٦٩,٦	٥٣,٨	١٥,٨
المغرب	٣٠٧٨	٨١,٧	٦٦,٤	١٥,٣	٦٠,٧	٤٦,٣	١٤,٤
البحرين	٢٦٢٢	٧٤,١	٤٤,٢	٢٩,٩	٦٤,١	٣٦,٩	٢٧,٢
السعودية	٢٧٨٣	٧٨,٤	٤٦,٩	٣١,٥	٧٨,٦	٥١,٥	٢٧,١
الكويت	٣٠٤٠	٩٧,٣	٤٧,١	٥٠,٢	٩٤,٧	٤٨,٢	٤٦,٥
الإمارات	٣٣٤٠	١٠٤,٣	٥٠,٠	٥٤,٣	١٠٩,٠	٥٠,٠	٥٩,٠
اليمن	٢٠٥١	٥٤,٤	٤٥,٠	٩,٤	٣٦,٥	٢٦,٠	١٠,٤
السودان	٢٣٩٥	٧٥,٤	٤٨,٣	٢٧,١	٧٥,٣	٤٣,٢	٣٢,١
الصومال	١٥٦٦	٥٢,٨	١٥	٣٧,٨	٦٠,٤	١١,٩	٤٨,٥
جيبوتي	٢٠٨٤	٤٣,٧	٣٠,٧	١٣	٦٠,٨	٤٥,٩	١٤,٩
	٢٧٨٢	٧٤,٠	٤٦,٩	٢٧,١	٧١,٧	٣٩,١	٣٢,٦

المصدر: جمعيت رحمة من: منظمة الأغذية والزراعة (١٩٩٩). تميزان لغذائي: قاعدة بيانات لغذائي، روما، إيطاليا

جدول رقم (٤) نسبة السكان تحت خط الفقر في بعض الدول العربية

الدولة*	متوسط دخل الفرد: بالدولار في عام ١٩٩٧	(%) السكان تحت خط الفقر (١)	(%) العمق للفقر (٢)	(%) لشدة المعجز الغذائي
الصومال	٠.٣	٠.٣	٠.٣	لكبر من ٥٠%
السودان	٢٩٠	٠.٣	٠.٣	٢٧% - ٣٧%
موريتانيا	٤٤٠	٦٨.٤	٢٣	١٧% - ٢٦%
اليمن	٢٧٠	٠.٣	٠.٣	١٧% - ٢٦%
العراق	٣٩٧٣	٠.٣	٠.٣	١٧% - ٢٦%
الجزائر	١٥٠٠	١٧.٦	٤.٥	٨% - ١٦%
المغرب	١٢٦٠	١٩.٦	٤.٦	٨% - ١٦%
السعودية	٧١٥٠	٠.٣	٠.٣	٨% - ١٦%
الكويت	١٧١٣١	٠.٣	٠.٣	٨% - ١٦%
مصر	١٢٠٠	٥١.٩	١٥.٣	أقل من ٨%
الأردن	١٥٢٠	٢٣.٥	٦.٣	أقل من ٨%
لبنان	٢٣٥٠	٠.٣	٠.٣	أقل من ٨%
موريا	١١٢٠	٠.٣	٠.٣	أقل من ٨%
الإمارات	١٧٨١١	٠.٣	٠.٣	أقل من ٨%
ليبيا	٠.٣	٠.٣	٠.٣	أقل من ٨%
تونس	٢١١٠	٢٢.٧	٦.٨	أقل من ٨%

*تمثل الدول التي تجري بحوث ميزانية الأسرة بالعملة، (١) نسبة السكان الذين يحصل الفرد فيهم على أقل من ٢ دولار في اليوم، (٢) نسبة الفجوة بين دخل الفرد في اليوم وخط الفقر، غم = بيلت غير متوفرة.

لمصدر: جمعت وحسبت من: (١) البنك الدولي (١٩٩٩). التقرير السنوي نموشرات للتنمية في العالم، جدول رقم (٢.٧) الفقر، ص ٦٨. ولتنتظن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. (٢) منظمة الأغذية والزراعة: قسم السياسة السليمة والتبوت- إدارة السلع والتجارة (١٩٩٩). 'تجاهلت كل من الإنتاج الزراعي والطلب والتجارة والأمن الغذائي في العالم'. ندوة منظمة الأغذية والزراعة عن 'الزراعة وتجارة والأمن الغذائي: القضايا والخيارات في المفاوضات للقلمة من منظور الدول النامية، جنيف ٢٣-٢٤ سبتمبر ١٩٩٩.

جدول رقم (٥) تغير نسبي في استهلاك الفرد من السلع الغذائية نتيجة تحرير الأسعار ولغاء الدعم: دراسة حالة في مصر.

السلعة الغذائية	القمح	الأرز	الذرة	البقول	السكر	زيوت الطعام	% للتغيير في استهلاك الفرد من السلع الغذائية
القمح	٠,٢٩-	٠,٢٧	٠,٢٩	٠,٠٠٤-	٠,٠١٣-	٠,٢٨-	%١٣,٢٥-
الأرز	٠,٣٤	٠,٥٤-	٠,٢١	٠,٠٤٤-	٠,٠١٦-	٠,٠٤٦-	%٣٩,١٨-
الذرة	٠,١٧	٠,١٤	٠,١٩-	٠,٠٠٢-	٠,٠٠٦-	٠,٠١٧-	%١٥,٨
البقول	٠,٠٠٢-	٠,٠٠١-	٠,٠٠١-	٠,٠٤٦-	٠,٠٠٢-	٠,٠٠٤-	%٤٥,٢١-
السكر	٠,٠١-	٠,٠٢٢-	٠,٠٠٢-	٠,٠٠٢-	٠,٠١٦-	٠,٢٢-	%٣٤,٧٥-
زيوت الطعام	٠,٠٣٣-	٠,٠٢٣-	٠,٠٠٧-	٠,٠٠٧-	٠,٠٢٤-	٠,٧٥-	%٥٢,٣٩-
السلع غير الغذائية	٠,٠٢٧-	٠,٠١٢-	٠,٠٠١-	٠,٠١١-	٠,٠٤١-	٠,٠٠٩-	%١١,٤-
الزيادة المتوقعة في سعر المستهلك	%٧٤	%٢٥	%٢٨	%٩٧	%٣٧	%٦٦	

المصدر: جمعت وحسبت من:

Ibrahim Soliman (1992)

Proceedings of 1st International Conference on Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better

٢-١٧

جدول رقم (٦) التمويل والاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية

الدولة	متوسط دخل الفرد بالدولار في ١٩٩٧	معامل نمو (٩٧/٩٦) (%):		من الدخل القومي (%)		معدل رأس المال		
		النقل القومي	السكان	دخول الفرد	العجز أو الفائض في			
		م غ	م غ	م غ	الميزان التجاري	إجمالي الاستثمارات		
الجزائر	١٥٠٠	١,٧	٢,٣٠	٠,٦-	٩+	٩+	٢٦	١٥,٢
مصر	١٢٠٠	٦,٤	١,٩	٤,٥	٥-	٥-	١٨	٢,٨
الأردن	١٥٢٠	٠,٩	٢,٧	١,٨-	٢٣-	٢٣-	٢٩	١٠,٧
لبنان	٣٣٥٠	م غ	م غ	م غ	٢٧	٤٤-	٤٤-	
موريتانيا	٤٤٠	٥,٠	٢,٩	٢,١	٩-	٩-	١٨	٣,٦
المغرب	١٢٦٠	٢,٣-	١,٧	٤,٠-	٤-	٤-	٢١	٩,١
السعودية	٧١٥٠	١,٩	٣,٣٠	١,٤-	١٥+	١٤+	٢٠	١٠,٥
سوريا	١١٢٠	٣,٦	٢,٧	٠,٩	١٠-	١٠-	٢٧	٧,٥
تونس	٢١١٠	١٠,٨	١,٦	٩,٢	٣+	٢-	٢٧	٢,٥
اليمن	٢٧٠	٢	٢,٥	٠,٥-	١٠+	٨-	٢١	١٠,٥

م = بيان غير متوفر

المصدر جمعت وحسبت من: (١) البنك الدولي. (١٩٩٩). 'مؤشرات لتنمية في العالم'. حجم الاقتصاد. واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. ص. ١٢-١٥. (٢) البنك الدولي. (١٩٩٩). 'مؤشرات لتنمية في العالم'. هيكل الطلب. واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. ص. ٢٢٠-٢٢٣.

ABSTRACT

Food Security of Arab Countries and International Economic Changes

By

Prof. Dr. Ibrahim Soliman
Chairman, Department of Agricultural economics
Faculty of agriculture, Zagazig University, Zagazig Egypt

The World summit in November 1996 has declared a plan to achieve the global food security and the required market strategy that suppose to surpass the international market. Such plan has confirmed the human right to be liberated from hunger. Therefore the food security concept in 21st century has passed the political criteria of the national self-sufficiency to a more "Socio-economic" oriented concept. It is the accessibility of sufficient food, according to healthy requirement to every body, away from his income level or social class of the community, without neglecting the application of comparative advantage in allocation of the economic resources.

Therefore the study has devoted the analysis to investigate the food consumption pattern nutrition among Arab countries and the impacts of the economic policies in an economic reform Era. These policies include Income level and distribution, economic growth and finance of investment, food price subsidy and role of government in market management under free market mechanism. The study devoted a comprehensive analysis of the most probable advantages and disadvantages of trade liberalization policies. The analysis focused upon certain most likely challenges. These are potentialities of poverty elevation, labor market and employment, economies of-scale, application of environmental specifications of food commodities, food (grains) strategic and buffering stock at national and regional level